



جانب من المؤتمر الصحافي للوزير يعقوب الصانع بحضور دبدر الزمانان ومساعد العسوسسي (إرليش كوما)



إحدى صفحات الموقع



يعقوب الصانع يبدن الخدمات الإلكترونية الجديدة ومنها خدمة التوقيع الإلكتروني

تدشين نظام «التوقيع الإلكتروني» بالتعاون بين الوزارة و«المعلومات المدنية» ويضمن أمن وسرية جميع البيانات الخاصة بالجمهور

إنجاز جميع معاملات «العدل» والاستعلام عن القضايا إلكترونياً

الوطني لإصدار التوقيع الإلكتروني وتطوير بوابة التحقق من الهوية الإلكترونية وقد تطلب إنجاز هذا المشروع الكثير من الجهد مع الإتقان والالتزام بأعلى وأدق المعايير الأمنية المتبعة عالمياً في إصدار التوقيعات الإلكترونية والتحقق منها.

وأضاف لا شك أن استخدام وزارة العدل للتوقيع الإلكتروني سيشكل قفزة في أدائها وتيسيرها في إجراءاتها وتسهيلها لإعمال المحامين والذي سنعكس إيجاباً على جميع أطراف التقاضي من حيث سرعة تقديم القضايا وحسن متابعتها.

وبارك العسوسسي لوزارة العدل هذا الإنجاز، وتقدم بالشكر لوزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع على اهتمامه الشخصي ومتابعته الحثيثة لتحقيق هذا الإنجاز، وشكر وكيل وزارة العدل بالتكليف دبدر الزمانان على حسن إدارته وتعاونه وشكر العاملين بالوزارة بشكل عام وقطاع تقنية المعلومات بشكل خاص، مقدماً الشكر للعاملين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية على جهودهم الصامتة وتميزهم الناطق بذاتته وعطائهم الخواص.

الإلكترونية أكد العسوسسي أن القفل معناه الحماية الكاملة والأمن التام لسرية المعلومات ولهوية المتعامل والأطراف المتعاملة معه، ما يجعل هناك مطمئناً لمستخدمي التوقيع الإلكتروني.

وقد اعتمدت الهيئة أعلى المعايير العالمية وأفضل نظم الحماية ضد الهاكرز والمتلاعبين.

وقال العسوسسي: «اليوم نبدأ بإصدار التوقيع الإلكتروني باستخدام البطاقة المدنية لوزارة العدل ابتداءً من وزير العدل يعقوب الصانع ووكيل الوزارة دبدر الزمانان والقياديين والمسؤولين وجميع العاملين بالإضافة إلى المحامين، لتكون وزارة العدل من الجهات السبّاقة بين الجهات الحكومية في أهم استخدامات التوقيع الإلكتروني خاصة بعد صدور القانون 20-2014 بشأن المعاملات الإلكترونية».

وقال الشكل يعلم أن أكبر عائق وإهم تحد يواجه الجهات الحكومية في تقديم خدماتها عبر الإنترنت هو تحديد هوية المتعلم إلكترونياً، وإزالة هذا العائق ولتمكين الجهات الحكومية من تقديم خدماتها دون خوف ولا تردد، وبين أن الهيئة قامت بإنجاز المشروع

وإشعار العسوسسي إلى أن المعلومات المدنية انتهت من هذا المشروع منذ فترة طويلة ما يفتح المجال أمام جميع الجهات الحكومية لإتاحة خدماتها الإلكترونية عبر الإنترنت، خاصة أن أكبر عائق كان التعرف على هوية المراجعين عبر الإنترنت، وقد نجحت المعلومات المدنية في توفير هذا الأمر لهم، من خلال استخدام البطاقة المدنية والتوقيع الإلكتروني الموجود داخل البطاقة المدنية، موضحاً أن الهيئة سيكون لها مكتب في وزارة العدل ومكتب في جمعية المحامين لإصدار شهادات التوقيع الإلكتروني.

وحول ما إذا كانت دول مجلس التعاون ستعتمد التوقيع الإلكتروني لمواطنيها في دول المجلس قال العسوسسي إنه تم اختيار الكويت ممثلة في هيئة المعلومات المدنية لتطوير بوابة التحقق من الهوية الإلكترونية وربط جميع دول مجلس التعاون وفعلاً قمنا بالتطوير وتم تجريب الربط مع 4 دول ونستعد لإطلاق البوابة رسمياً. وحول اختبار صورة قفل على بوابة إثبات الهوية

خلالها المواطن الاستعلام أي أمر خاصة به في وزارة العدل سواء كانت شهادات عقارية أو أمور الزواج أو أي قضايا خاصة به. وبين أن وزير العدل سيدشن خدمة تتعلق بمؤشر سوق العقار قريباً وهو مما سيمثل قفزة نوعية للوزارة وستنشر عبرها بيانات بيع أي عقار يباع في الكويت في موقع وزارة العدل الرسمي حتى تكون المعلومات متاحة للمتعاملين في هيئة العقار بالكويت عبر التوقيع الإلكتروني.

ومن جانبه، أكد مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسسي أن هيئة المعلومات المدنية قامت بإطلاق استخدام التوقيع الإلكتروني في العديد من الجهات منها القطاع النفطي، موضحاً أن تدشينه في وزارة العدل يفتح المجال أمام موظفي العدل والمحامين لإنجاز جميع المعاملات، ما يفتح المجال أمام شريحة كبيرة من مستخدمي التوقيع الإلكتروني خاصة أن قطاع وزارة العدل يمس شريحة كبيرة من المحامين والمتقاضين وغيرها من الشرائح المختلفة في مجالات الوزارة العديدة.

والخدمات الإلكترونية. وأوضح أن خدمة التوقيع الإلكتروني لا تسمح للفرد بالتوصل من التزاماته بما اتفق عليه مع الغير على تنفيذه أو إقراره مثل أوامر الدفع أو العقود أو الإقرارات وغير ذلك من الالتزامات التي يكون لها بهذه الحالة الحجية القانونية الكاملة.

بدوره، قال وكيل وزارة العدل بالتكليف دبدر الزمانان في تصريح للصحافيين أن الخدمات التي ستقدمها وزارة العدل عبر التوقيع الإلكتروني تنقسم إلى خدمات داخل الوزارة وخدمات للجمهور. وأضاف أن الخدمة الأولى التي ستقدمها وزارة العدل للمحامين والذين سيقعون إلكترونياً بعد إجازة عيد الفطر والذي سستثمر عنها الصحيفة الإلكترونية والتي سيستطيع المحامي من خلالها الدخول لها عبر توقيعه الإلكتروني.

وأوضح أن من الخدمات التي سيستفيد منها الجمهور هي التمكن من إجراء وكالة سواء خاصة أو عامة من مكان تواجده بمجرد أن يكون للفرد توقيع إلكتروني من هيئة المعلومات المدنية، مشيراً إلى خدمة أخرى يستطيع من خلال مواقع الإنترنت



دبدر الزمانان يتابع آلية العمل في الموقع

عبدالله العليان عقد وزير العدل ووزير الأوقاف يعقوب الصانع مؤتمراً صحافياً بمناسبة تدشين التوقيع الإلكتروني لإنجاز المعاملات إلكترونياً في وزارة العدل بمشاركة مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسوسسي، ووكيل وزارة العدل بالتكليف دبدر الزمانان، وعدد من وكلاء المساعدين ومديري الإدارات في وزارة العدل، وعدد من قيادات الهيئة العامة للمعلومات المدنية وذلك في مقر وزارة العدل بمجمع الوزارات.

وفي كلمة له في حفل التدشين قال الصانع: بعد تطور التقنيات والتعامل غير المباشر بين الأفراد والجهات الحكومية والخاصة عبر الإنترنت أصبح من الضروري مواكبة العصر خاصة بعد الموافقة على مشروع قانون التوقيع الإلكتروني، وبين أن الوزارة أقدمت على تقديم خدماتها لمراجعها بعد تأكدها من أن ذلك ييسر الإجراءات بأسلوب يضمن الأمن والسرية لجميع البيانات الخاصة بالأفراد دون

الصانع: «التوقيع الإلكتروني»

أحد أهم أسس

ومرتكزات البنية

التحتية في الحكومة

الإلكترونية



نفي صحة ما تم تداوله من مستندات تخص بعضهم

الشطبي: اتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ خصوصية ذوي الإعاقة

تجاوز السنة، وهي على سبيل المثال وليس الحصر الانتقال إلى المبني الجديد وتشغيل صالة المراجعين على فترتين صباحية ومساءلية،

والخطط الساخن للرد على الاستفسارات، ووضع خطة استراتيجية خمسية واعتمادها للفترة من 2015/2019 والبدء في تنفيذ مشروع نظام المكتبة والذي سيكون له دور كبير في إنجاز المعاملات وإدارة أعمال الهيئة بجودة وإتقان من خلال الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة والحصر والوقاية والبدء في التنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة للمشاركة في وضع خطط العمل لتنفيذ استراتيجية الهيئة والتنسيق لتوقيع بروتوكولات واتفاقيات التعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتفعيل مواد القانون 8 لسنة 2010.

والانتهاج من المرحلة الأولى لتسكين الوظائف الإشرافية والبدء في التنسيق مع الجهات الحكومية لتنفيذ الورش الحمية لتأهيل ذوي الإعاقة، مضيفاً أن الهيئة تقوم وفقاً للإجراءات والنظم بتشكيل لجان متخصصة وفقاً لما تقتضيه حاجة العمل سواء من العاملين بالهيئة أو من الكفاءات الوطنية من خارج الهيئة، مجدداً التأكيد على حرص إدارة الهيئة على تطبيق أحكام القانون وتفعيله من خلال التعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية والأهلية في مختلف التخصصات، وأن ما يتم تداوله من خلال

التشهير والظعن في الذم هو تصرف لا أخلاقي وبخيل على مجتمعنا وقيمتنا وأنه يتم عن عدم الشعور بالمسؤولية تجاه شريحة من الأفراد من ذوي الإعاقة الذين هم في أمس الحاجة للتكاتف والعمل معا بما يبد لتوفير احتياجاتهم.

مفخره في العمل التطوعي للكويت وكان ذلك من خلال خطاب مرسل للهيئة من الديوان.

وأشار السلي ان من الخدمات التي تقدمها الهيئة الدعم التعليمي لأبنائنا الطلبة من ذوي الإعاقة وذلك للحصول على التعليم والتأهيل المناسب، حيث يتم ذلك وفق إجراءات وطلبات تخص الطالب والمؤسسة التي يرغب الالتحاق بها، وأن ما يتم تداوله من قيام الهيئة بدعم مركز صدى التعليمي للأطفال ضعاف السمع زارعي القوقعة غير صحيح، حيث أنه مدعوم بالكامل من قبيل الأمانة العامة للإعاقه للمشاركة في أبناءنا الأطفال ضعاف السمع هم إحدى شرائح المجتمع التي ترعاهم الهيئة وأتينا حرصون كل الحرص على التعاون مع الجميع لتحقيق كل ما يخدم هذه الفئة من أبنائنا الطلبة.

وأضاف أن ما تم تداوله مؤخراً من مستندات تخص بعض الأفراد من ذوي الإعاقة هو أمر غير مقبول، وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة للحفاظ على خصوصية الأفراد من ذوي الإعاقة وعدم تكرار ذلك مستقبلاً، كما تؤكد الهيئة أنها اتخذت كل الإجراءات المتبعة للتحقق من سلامة هذه المستندات، وتؤكد كذلك أن ما سيستخدم من إجراءات سيكون بكل شفافية وحيادية علماً أنه سيتم الإعلان عن نتائجها فور الانتهاء منها.

واختتم د.الشطبي ان الهيئة حققت إنجازات مختلفة في أكثر من مجال رغم كثرة العراقيل التي تجاوزنا الكثير منها، وذلك بجهود ودعم المجلس الأعلى ومجلس الإدارة وجميع العاملين في الهيئة علماً بأن تلك الإنجازات تم تحقيقها خلال فترة لا



د.طارق الشطبي

بشري شعبان نفي مدير عام الهيئة لشؤون ذوي الإعاقة د.طارق الشطبي ما يتم تداوله عبر شبكة التواصل الاجتماعي من بيانات ومعلومات وصور مستندات رسمية تخص بعض الأشخاص من ذوي الإعاقة وبعض الجهات المستفيدة من الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، مؤكداً وجود مغالطات وقلب للحقائق فيما يتردد من خلال هذه المواقع.

وأكد الشطبي في تصريح صحافي ان الهيئة تمارس اختصاصاتها وفقاً لقانون إنشائها رقم 8 لسنة 2010، حيث يتم تقديم الدعم للأفراد والمؤسسات وفقاً لخطة عمل متبعة منذ نشأة الهيئة وحتى تاريخ إعداد هذا البيان، حيث قام مجلس الإدارة والمجلس الأعلى باعتماد الخطة الاستراتيجية والهيئته والتي من أهدافها وضع النظم التي ستحقق الكثير من الخدمات والتسهيلات والإجراءات، بالإضافة إلى مد جسور التعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية لتفعيل مواد القانون والذي سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على الأفراد من ذوي الإعاقة.

كما أكد أن إدارة الهيئة حريصة كل الحرص على كل ما يبديه ديوان المحاسبة من ملاحظات للعمل على تلافياها مستقبلاً، حيث تقوم وفقاً للإجراءات المتبعة بهذا الخصوص بتوضيح وجهة نظر الهيئة بشأنها، وأن المستندات التي تم تداولها لا تنقل الصورة الحقيقية لهذه الملاحظات وأنه وحتى ساعة إعداد هذا البيان لا توجد مخالفة من ديوان المحاسبة وهي ما زالت مجرد ملاحظات، علماً بأن ديوان المحاسبة طلب الاستمرار بدعم جمعيات النفع العام باعتبارها تمثل

بنك الخليج
GULF BANK
معكم نستمر

e-gulfbank.com • 1 805 805